الحباري: مادتا القمح والدقيق متوفرة بكميات كبيرة في الأسواق ولا زيادة في الأسعار

صنعاء/سبأ

أكد رجل الأعمال يحيى الحباري أن مادتي القمح والدقيق متوفرة في الأسواق اليمنية وبكميات كبيرة في مختلف المحافظات، وانه لا يوجد أي ارتفاع في أسعارهما.

وقال الحباري في تصريح لموقع ٢٦سبتمبر نت" إن مادتي القمح والدقيق تباع بمختلف المحافظات بالسعر المتفق عليه بين وزارة الصناعة والتجارة والقطاع الخاص، حيث تم تحديد سعر القمح الاسترالي للمستهلك بـ ٥٣٠٠ ريال والقمح الأمريكي بـ٥١٠٠ ريال والدقيق بـ٥٧٠٠ ريال ولايحق لتاجر التجزئة زيادة أي مبلغ عن الأسعار المحددة".

ولفت إلى أن أسعار مادتي القمح والدقيق في الموانئ اليمنية "عدن،الحديدة،الصليف "محددة بالأسعار التالية القمح الاسترالي بـ ٤٧٠٠ ريال والقمح الأمريكي بـ ٤٥٠٠ ريال والدقيق بـ ٥١٠٠ ريال.

وناشد رجل الأعمال الحباري مكاتب التجارة والصناعة بأمانة العاصمة والمحافظات متابعة ذلك واتخاذ الإجراءات الصارمة والضرب بيد من حديد كل من يخالف ذلك ويستغل الأزمة السياسية الراهنة بالتلاعب في أسعار القمح والدقيق.

كما ناشد المواطنين بالتعاون مع مكاتب التجارة والصناعة في المحافظات وذلك بتقديم البلاغات والشكاوى بالتجار الذين يبيعون مادتي القمح والدقيق بأسعار تزيد عن الأسعار المتفق عليها بين وزارة الصناعة والتجارة والقطاع الخاص.

وأكد وجود كميات كبيرة من مادتي القمح والدقيق تقدربـ٣٥٠ألف طن متوفرة في صوامع الغلال التابعة للقطاع الخاص ولدى المؤسسة الاقتصادية اليمنية إضافة إلى الكمية الموجودة على البواخر والتي يتم إفراغها حاليا في الموانئ اليمنية وان هذه الكمية تقدر بـ ١٠٠ألف طن من مادتي القمح والدقيق.

٢٣٪ متوسط النمو السنوي في قيمة الإنتاج الحيواني خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠١٠م

كتب / منصور شايع

سجل متوسط النمو السنوي في قيمة الإنتاج الحيواني خلال الأعوام ١٩٩٠م – ٢٠١٠م حوالي ٢٣٪ . حيث سجل إجمالي القيمة خلال العام ١٩٩٠م سنة الأساس حوالي ٥ مليارات و١٤٥ مليون ريال ، وقفز هذا الرقم ليصل في العام ١٩٩٥م إلى ٢٧ مليارا و٣٧٧مليونا و٨١١ الف ريال ليتجاوز في العام ٢٠٠٥م نحو ١١٠ مليارات و٥٥٩ مليون ريال .

وتشير بيانات حديثة حصلت عليها "الثورة " إلى أن قيمة الإنتاج الحيواني وصلت في العام ٢٠٠٨م إلى ٢٣٩ ملياراً و٧٨٨ مليون ريال ، فيما وصلت في العام التالي إلى نحو ٣٢١مليارا و١٩٢ مليون ريال حتى بلغت قيمة الإنتاج في العام الماضي حوالي ٣٧٥ ملياراً و٢٣٧ مليونا و٩٠٦ آلاف ريال.

وأوضحت البيانات أن متوسط نمو قيمة منتجات اليمن من اللحوم الحمراء خلال الأعوام ١٩٩٠م – ٢٠١٠م حوالي ٢٣٪ . حيث سجل إجمالي القيمة خلال العام ١٩٩٠م سنة الأساس حوالي مليار و٧٩٩ مليونا و٧٠٠ ألف ريال ، وقفز هذا الرقم ليصل في العام ١٩٩٥م إلى ١٢ ملياراً و٢٣٠ مليون ريال ليتجاوز في العام ٢٠٠٦م نحو ٦٣ ملياراً و٧٦٥ مليون ريال .

ونوهت للمعلومات فإن قيمة إنتاج اللحوم الحمراء وصلت في العام ٢٠٠٨م إلى ٩٥ ملياراً و٧٤٠ مليون ريال ، فيما وصلت في العام التالي إلى نحو ١٣٢ مليارا و١٤ مليون ريال حتى وصلت قيمة الإنتاج في العام الماضي إلى ١٥٥ ملياراً و٨٩٢ مليونا و٤٠٠ ألف ريال.

وسجلت قيمة إنتاج الحليب نموا في المتوسط في نفس الفترة حوالي ٢٩٪. إذ سجلت قيمتها خلال العام ١٩٩٠م حوالي ٨٢٩ مليون ريال ، وقفز هذا الرقم ليصل في العام ١٩٩٥م إلى ٣مليارات و٧٨٤مليون ريال ليتجاوز في العام ٢٠٠٥م ١٠ مليارات و٨٣٠مليون ريال، ووصل في العام ٢٠٠٨م إلى٣٨ملياراً و٤٢٢ مليون ريال ، فيما وصلت في العام التالي إلى نحو ٦٠ ملياراً و١٢٦ مليون ريال حتى وصلت في العام الماضي إلى ٧٠ ملياراً و٢١٧ مليوناً و٣٥٤ألف ريال .

وبحسب البيانات فإن نمو قيمة إنتاج اللحوم البيضاء بلغ في المتوسط حوالي ١٩٪ ، إذ سجلت قيمة الإنتاج في سنة الأساس حوالي مليارين و٦٢مليون ، وقفز هذا الرقم ليصل في العام ١٩٩٥م إلى ٩ مليارات و٦٨٤مليوناً ريال ليتجاوز في العام ٢٠٠٥م ٣٧ ملياراً و١٥مليون ريال وبلغ في العام ٢٠٠٨م ٧٤ ملياراً و٢٦٠ مليون ريال ، فيما وصل في العام التالي إلى نحو ٨٤ ملياراً و٢١٧ مليون ريال حتى وصل العام الماضي إلى ٩٧ ملياراً و٨٦١مليونا و٦٢ ألف ريال

صندوق النقد يتوقع نمو الاقتصاد السعودي بـ٦,٥٪ في ٢٠١١م

الثورة / متابعات

توقع صندوق النقد الدولي أن يسجل الاقتصاد السعودي نموا بـ٦,٥٪ هذا العام، مقابل ٤,١٪ شكلها هذا المؤشر خلال عام ٢٠١٠م.

وأضاف الصندوق إن المؤشرات الرئيسية للاقتصاد السعودي خلال الربع الأول من العام أظهرت زيادة في مستوى النشاط الاقتصادي على خلفية ارتفاع إنتاج النفط وزيادة الانفاق الحكومي في أكبر بلد مصدر للنفط عالميا.

وتوقع الصندوق ارتفاع معدل التضخم في السعودية بنحو ٦٪ هذا العام، ولاسيما أن التضخم السنوي ارتفع ٤,٨٪ خلال شهر ابريل الماضي، مع ارتفاع اسعار المواد الغذائية والنقل.

المركزي الروسي يتوقع نزوح نحو ٣٥ مليار دولار في ٢٠١١م

الثورة / متابعات

توقع أليكسي أوليوكايف نائب محافظ البنك المركزي الروسي أن يتراوح حجم نزوح رؤوس الأموال من روسيا هذا العام بين ٣٠ و٣٥ مليار دولار، مقابل ٣٨,٨ مليار دولار في العام الماضي.

من جهة أخرى توقع أوليوكايف ألا تتجاوز معدلات التضخم في روسيا في النصف الأول من العام نسبة ٥,٢٪. وأشارت بيانات هيئة الاحصاء الروسية "روس ستات" إلى أن معدلات التضخم منذ مطلع العام الحالي حتى ٢٣ من شهر مايو الماضي شكلت ٤,٦٪. ومن المتوقع أن تشكل معدلات التضخم في العام الجاري نحو ٧٪.

إدراج شركة موانئ دبي في بورصة لندن

الثورة / متابعات

أعلنت شركة موانئ دبي العالمية وهى الذراع الاستثمارية الدولية لحكومة دبي عن بدء إدراج أسهمها في بورصة لندن اعتبارا من يوم أمس الأول حيث قالت أن الهدف من هذا الإدراج هو توفير منصة إضافية للاستثمار في أسهم موانئ دبي لاستقطاب مجموعة كبيرة من المستثمرين.

وقد أشارت الشركة إلى أن هذا الإدراج لن يؤثر على رأسمال الشركة حيث أن رأسمالها كما هو ٨٣٠ مليون سهم، ويتم تداول أسهمها في بورصة ناسداك دبي الذي يتم تداولها في سوق دبي المالي من خلال منصة واحدة.

جدير بالذكر انه قد تصاعد سهم موانئ دبي العالمية أهم وأنشط أسهم بورصة ناسداك دبي بنسبة ٠,٩٪ مغلقا عند مستوى ١٣,٥٧ دولار وذلك بفضل رفع القيمة الاسمية للسهم إلى ٢,٠٠ دولار حيث قد قامت موانئ دبي العالمية مؤخرا بدمج كل ٢٠ سهماً في سهم واحد

تسويق المنتجات الزراعية داخليا وخارجيا إحدى الركائز الأساسية للنشاط التعاوني

العمل التعاوني الزراعي في اليمن .. رديف أساسي في توفير الأمن الغذائي

صنعاء/ سبأ

● حظي العمل التعاوني الزراعي في اليمن خلال العقدين الماضيين بالكثير من الاهتمام والرعاية، وشهد تنفيذ العديد من المشاريع والأنشطة الزراعية التي جعلت منه رديفاً أساسياً للقطاع الزراعي في توفير الأمن الغذائي .وانطلاقاً من أهمية العمل التعاوني ودوره في مساندة جهود ومساعي تحقيق الأهداف وبرامج التنمية سعت الحكومة إلى تأسيس اتحاد تعاوني زراعي يضم العديد من الجمعيات التعاونية التى تمارس أنشطة زراعية متنوعة.

وقد أثمرت جهود الاتحاد التعاوني الزراعي التي نفذها منذ تأسيسه في ١٤ أغسطس ١٩٩١م وحتى العام الماضي ٢٠١٠م وتضمنت أنشطة ومشاريع زراعية واستثمارات .. أثمرت في تعزيز جهود توفير الأمن الغذائي من خلال رفع إنتاجية المحاصيل الغذائية المختلفة وتوسيع الرقعة المزروعة بها .

حيث نفذ الاتحاد أنشطة في مجالات الإنتاج النباتي والحيواني والتسويق وغيرها، ولعب الاتحاد دورا فاعلاً في دعم توجهات الحكومة الهادفة نحو تحقيق نهضة زراعية تلبي احتياجات ومتطلبات السكان من الغذاء.

وأسهم الاتحاد التعاوني الزراعي في إنجاز ستة مشاتل كبيرة في كل من ذمار، صنعاء، أمانة العاصمة، حضرموت، الحديدة، إب بتكلفة إجمالية تجاوزت ٢٧ مليونا و ١٦٥ ألف ريال بتمويل مشترك من قبل صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي والجمعيات المستفيدة.

كما عمل الاتحاد على تقديم تسهيلات للمزارعين من خلال توفير المستلزمات الزراعية حيث تم توزيع نحو٥٦٨ حراثة مع ملحقاتها بتكلفة تقدر بأكثر من ٨٤٠ مليونا و٧١١ ألف ريال، وقد استفادت منها ٢٢٦ جمعية تعاونية بدعم من صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي وبنسبة ٣٢٪ من إجمالي التكلفة، وتم توزيعها من خلال الجمعية العامة للمستلزمات الزراعية .. فيما يجري حاليا توزيع ٢٣١ حراثة مقدمة من المعونة اليابانية وحراثات روسية أخرى تستهدف ٢٠٠ جمعية تعاونية زراعية تضم في عضويتها ما يزيد عن ٥٠ ألف مزارع وتبلغ تكلفة تلك الحراثات ٤٩٦ مليونا و٨٠٠ ألف ريال.وفضلا عن ذلك فقد تم إنشاء الورشة المركزية لصيانة الآليات الزراعية بتكلفة ٦٢ مليون ريال .

وفي مجال الثروة الحيوانية فقد خصص الإتحاد التعاوني جزءاً كبيراً من اهتماماته لدعم مشاريع وأنشطة الثروة الحيوانية وتنميتها كرافد اقتصادي وغذائي هام، حيث تم التركيز على دعم مساهمات الجمعيات التعاونية من خلال إقامة مزارع الثروة الحيوانية لتربية وتسمين الأغنام والعجول ومزارع إنتاج الألبان .وبذل الاتحاد جهودا كبيرة للحصول على تمويلات لمشاريع الثروة الحيوانية من وزارة الزراعة والري وصندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي.وقد شملت تلك المشاريع مجالات التسمين ومزارع إنتاج الألبان، وتطوير قطاع الدواجن والاهتمام بتطوير النحل وإنتاجية العسل وتشجيع أنشطة تربية النحل .وتمكن الاتحاد من استكمال إجراءات التمويل لمشروع عكوان لإنتاج العسل بمحافظة صعدة بمبلغ ٢٠ مليون ريال اضافة الى التنسيق مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) لدعم جمعيات النحالين في كل من المحويت وحضرموت.

وقد وصل عدد الأسر المستفيدة من أنشطة النحل المدعومة من قبل الإتحاد التعاوني الزراعي بمحافظات شبوة والحديدة والمحويت مع نهاية العام الماضي ٢٠١٠ أكثر من ١٢ ألفا و ٥٠٠ أسرة .

وفي مجال الري والمنشآت المائية فإنه وبحسب التقرير السنوي لمستوى الأنجاز للإتحاد التعاوني الزراعي فقد تمكن الإتحاد من إقامة شبكات الري الحديثة ومنشآت السدود والحواجز المائية والقنوات والكرفانات .

ونتيجة لإشكالية ندرة المياه في اليمن أولى الاتحاد التعاوني الزراعي هذه القضية اهتماماً كبيرا في سبيل الاستغلال الأمثل للموارد المائية، كما أسهم في مواكبة توجهات الحكومة في إقامة الحواجز والسدود والمنشآت المائية والجهات التمويلية لهذا النشاط محلياً وخارجياً .

وفي ما يتعلق بالتعاونيات الزراعية فقد عمل الإتحاد على تشجيع الجمعيات التعاونية الزراعية وإشراكها في تبني وإنشاء السدود والحواجز المائية والقنوات والكرفانات وكذا إنشاء جمعيات مستخدمي المياه ليكتمل الدور في مجال الحصاد المائي وترشيد استخدام المياه .كما أنجزت الجمعيات عددا من المشاريع في هذا الجانب أثمرت عن تحقيق نجاحات كبيرة، فضلا عن تميز المشاركة الشعبية التعاونية في التنفيذ من حيث كفاءة التنفيذ وسرعته وتحمل نسبة من تكلفة المشاريع تراوحت ما بين ١٠ – ٣٠ ٪.

ويقوم حاليا الاتحاد التعاوني والجمعية العامة للري والمنشآت المائية والجمعيات الزراعية القاعدية من خلال الخطط والبرامج المستقبلية على تنمية الثروة المائية وترشيد استخداماتها من خلال توفير وسائل وشبكات الري الحديث وتوصيلها الى المناطق المستهدفة والتوعية بأهمية استخدام شبكات الري الحديث وتوسيع استخداماتها بما يكفل تخفيض ٣٠– ٧٠ ٪ من استهلاك المياه لأغراض الري.

وأشار التقرير الى دور الإتحاد في دعم قطاع الري في اليمن من خلال متابعة الحكومة في توفير التمويل اللازم لإقامة مصنع مستلزمات الري الحديث بتكلفة إجمالية تقدر بـ ٢٤٩ مليون ريال كمرحلة أولى، الى جانب تقديم تسهيلات للجمعيات لضمان استمرار تكليفها في إقامة وتنفيذ المنشآت المائية وتمكينها من الحصول على الآلات والمعدات التي تمكنها من إنجاز هذه الأعمال .

ولفت التقرير الى أن الإتحاد التعاوني الزراعي أسهم وبالتنسيق مع الجمعية العامة للري والمنشآت المائية في تنفيذ وإعداد الدراسات الفنية لمشروعات السدود والحواجز المائية وتوفير الآلات والمعدات اللازمة لهذا النشاط .

ووصل عدد المشاريع المنجزة والجاري تنفيذها وكذا المشاريع التى تم التعاقد عليها قرابة ٢٤ مشروعا تشمل سدودا وحاجزا مائيا بتكلفة إجمالية تصل إلى حوالي ٧٨٠ مليون ريال .

كما تم تمويل واستيراد شبكات الري الحديث وتعميمها على الجمعيات في مختلف المحافظات بالأسعار المدعومة بنسبة ٣٠ ٪ ومن خلال دعم القيادة السياسية وقيادة وزارة الزراعة والري وصندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي ارتفعت نسبة الدعم لتصل حاليا الى ٥٠ ٪.

ووفقا لتقرير الاتحاد التعاوني فإن قيمة إجمالي ما تم استيراده وتوزيعه من أنابيب الحديد المجلفن والبولي ايثلين والبلاسيتك بمختلف الأحجام المستخدمة في الري بلغ أكثر من ٥٨٠ مليون ريال خصصت لتغطية مساحة قدرها ألف و ٥٥٢ هكتارا في ظل زيادة الطلب وقناعة المزارعين باستخدام وسائل الري الحديث وأهميته في تقليل الفاقد والتكلفة .وفي مجال التسويق أوضح التقرير بأن تسويق المنتجات الزراعية داخلياً وخارجياً يعد أحد الركائز الأساسية للنشاط التعاوني ويمثل حلقة الوصل المكملة للنشاط الإنتاجي، حيث أولى الاتحاد التعاوني الزراعي هذا الجانب اهتماماً كبيراً من خلال مشاريع التسويق وتنمية الصادرات الزراعية باعتبارها من الأنشطة الواسعة ذات التأثيرات الإيجابية على الاقتصاد الوطني .

وسعى الاتحاد التعاوني الزراعي الى مواصلة إنجاز مشاريع البنى التحتية التى بدأها في الأسواق ومراكز إعداد الصادرات الزراعية وتزويدها بالخدمات المختلفة من طرقات وكهرباء ومياه وذلك في مواقع الإنتاج ومراكز التسويق.

وتم استكمال إنشاء ١٣ مركزا وسوقا تعاونياً بتكلفة إجمالية قدرها مليار و٣٤١ مليون ريال، اضافة الى انجاز ستة أسواق أخرى في بعض المحافظات بتكلفة إجمالية بلغت ٥٢٩ مليون ريال.

الاتحاد التعاوني الزراعي ساهم في توفير الأمن الغذائي من خلال رفع انتاج المحاصيل الغذائية وتوسيع الزراعة

مليون دولار مساهمة العرب في الميزانية الفلسطينية

الثورة / متابعات

أكد رئيس حكومة تصريف الأعمال الفلسطينية سلام فياض الاثنين الماضي، أن إجمالي مساهمة الدول العربية في ميزانية السلطة الفلسطينية خلال عام ٢٠١١م بلغ فقط ٥٢,٥ مليون دولار فقط "وهذا بطبيعة الحال أقل بكثير من المبلغ الملتزم به".

ونقلت وكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية "وفا" عن فياض قوله: إن السلطة الفلسطينية بحاجة إلى ٩٧٠ مليون دولار لتغطية العجز الحاصل في موازنتها منذ وسط العام الماضي، مطالبا بضرورة تسريع وتيرة تقديم ما تم الالتزام به من مساعدات "لأن ما ورد من مساعدات خلال الخمسة أشهر الأولى من العام الجاري كانت أقل مما كان يجب أن يتحقق من المانحين ككل".

ودعا فياض الدول العربية، إلى تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني " لأننا نحتاج لكل ما يمكن الحصول عليه من مساعدات من الأشقاء العرب، ونحن في أمس الحاجة لهذا العون، الذي يمكننا من الوفاء بكل الالتزامات، وبما يشمل أنشطة السلطة الوطنية في القدس الشرقية".

جاء ذلك عقب إعلان اليابان عن منحة بقيمة ٣,٨ ملايين دولار لصالح الدفعة الرابعة في إطار برنامج إعادة بناء القطاع الخاص في قطاع غزة، "إن السلطة الفلسطينية تسعى لتفادي الأزمة المالية القائمة.

وأضاف: "أننا طالما تحدثنا، خاصة منذ منتصف عام ٢٠١٠م، عن صعوبات مالية واجهتها السلطة الوطنية جراء عدم ورود ما يكفي من مساعدات خارجية، خاصة ما هو مخصص منها لدعم الموازنة".

وذكر فياض، أن هذه الصعوبات تمثلت بنقص تمويلي بقيمة ١٠٠ مليون دولار في ٢٠١٠م، حيث استمر هذا العجز خلال العام الحالي بمعدل ٣٠ مليون دولار شهريا.

وتأتي المساهمة اليابانية التي أعلن عنها فياض وممثل اليابان لدى السلطة الفلسطينية ناوفومي هاشيموتو وممثل الاتحاد الأوروبي كريستيان بيرجر لصالح الدفعة الرابعة في إطار برنامج إعادة بناء القطاع الخاص في غزة الذي تنفذه السلطة من خلال الآلية التمويلية الخاصة بالاتحاد الأوروبي المعروفة بـ(بيجاس) ،وكانت اليابان التزمت بتقديم ٦,٢ مليون دولار لصالح البرنامج خلال شهر مارس الماضي.

رفع العبء الضريبي عن قطاع الغاز الروسي بنحو ١٨ مليار دولار

الثورة / متابعات

قال وزير المالية الروسي أليكسي كودرين خلال اجتماع عقده رئيس الحكومة الروسية بشأن الضرائب بقطاع الغاز أمس الأول إن العبء الضريبي على القطاع خلال الأعوام الثلاثة المقبلة سيزداد بمقدار ما يعادل ١٨ مليار دولار.

وقال كودرين: إن الحكومة الروسية بحثت مسألة ايجاد مصادر اضافية لزيادة إيرادات الميزانية وتقليص العجز خلال السنوات المقبلة. واضاف أن زيادة العبء الضريبي على قطاع الغاز الروسي يمس فقط شركة "غازبروم" التي تصدر الغاز، ما يميزها عن غيرها من المنتجين المستقلين.

ولفت إلى أن زيادة العبء الضريبي تعني بشكل أساس زيادة الضرائب على استخراج الغاز الطبيعي. كما لم يستبعد كودرين إلغاء مبكرا للتسهيلات الضريبية على بعض حقول النفط وعلى صادرات الغاز.

وقال كودرين:"قررنا زيادة العبء الضريبي على قطاع الغاز بنحو ٥,٥ مليار دولار وفي العام المقبل بنحو ٦ مليارات دولار في عام ٢٠١٣م، وبحوالي ٦,٥ مليار في عام ٢٠١٤م. وستشكل الضريبة على استخراج الثروات الطبيعية الجزء الأكبر من هذا العبء الذي يمس بشكل أساس شركة "غازبروم" التي تتميز عن غيرها من المنتجين المستقلين بانها مصدرة للغاز

ارتفاع معدلات الإفلاس النهائية بين الشركات والأفراد في مصر

الثورة /متابعات

كشف تقرير حكومي ارتفاع معدلات الإفلاس النهائية بين الشركات والأفراد في مصر خلال الفترة من يناير الى أبريل الماضي بنسبة ١٦٠٪.

ووفقاً لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء فإن أحكام الإفلاس الابتدائية زادت بنسبة ٢,٧٪ لتبلغ ٢٢٩ مقارنة بـ٢٢٣ حالة عن الفترة المقابلة من ٢٠١٠ وبلغ عدد حالات الإفلاس خلال تلك الفترة ٣٩ حالة مقارنة بـ ١٥ حالة خلال نفس الفترة من العام الماضي.

يأتي ذلك في إطار المنافسة المشروعة بين الشركات واستمرار القادرة منها على البقاء من خلال الدراسة الجيدة للسوق واتجاهات المستهلكين سواء على المستوى المحلي أو الخارجي.

وكان الدكتور سمير رضوان وزير المالية المصري قد وصف ما يقال عن إفلاس مصر بأنه "خرافة"، مؤكداً أن مصر ستنطلق بعد عبور عنق الزجاجة خلال ١٤ شهرا وذلك في ظل الحاجة الى تكاتف المصريين مع المجلس العسكري والحكومة لعبور الفترة الانتقالية بغير خسائر.

وشدد رضوان على أنه لن يغرق المصريين في تصريحات وردية بعيدة عن الواقع موضحا أن البلاد تمر بفترة اقتصادية حرجة. واعتبر أن من يرغبون في إغراق المصريين في أوهام يقولون إن الوضع الاقتصادي جيد ولا خوف على الاستثمار أو الصناعة أو التوظيف.

وأوضح أن الاتجاه إلى الاقتراض لمواجهة ظروف طارئة تمر بها مصر "ليس عيبا"، موضحاً أن الحوار مع الدول الصديقة في الخليج والولايات المتحدة وأوروبا لا يعد استجداء.